

الزيت والسكر والشاي ☐☐☐ المواطن بين موجات غلاء عاصفة وحكومة فاشلة في ضبط السوق



الأحد 26 أبريل 2026 10:00 م

سجلت أسعار السلع الأساسية اليوم الأحد 26 أبريل 2026 موجة ارتفاعات جديدة، ووضعت هذه الزيادات الأسر المصرية أمام ضغط مباشر، بينما تواصل الحكومة تقديم بيانات الأسعار دون إجراءات تكبح الغلاء☐

وتكشف أرقام الزيت والسكر والشاي والدقيق أن أزمة المعيشة لم تعد حالة استثنائية، لأن السلع اليومية تتحرك صعودًا بوتيرة تضرب دخل المواطن، وتحوّل المائدة المنزلية إلى بند مكلف ومتغير كل يوم☐

الزيت والسكر والشاي يضغطون على ميزانية الأسر

ارتفع سعر لتر زيت عباد الشمس إلى 99.4 جنيه بزيادة قدرها 5.42 جنيه، بحسب بيانات منشورة عن بوابة الأسعار الحكومية، وهذا الارتفاع يضرب سلعة تدخل في معظم الوجبات اليومية، ويكشف ضعف قدرة الحكومة على ضبط سلع أساسية لا تحتمل الزيادة المتكررة☐

وفي السياق نفسه، صعد سعر السكر المعبأ إلى 37.75 جنيه للكيلو بزيادة 3.57 جنيه، بينما ارتفع الدقيق المعبأ إلى 28.31 جنيه للكيلو بزيادة 2.99 جنيه، وهذه الأرقام تعني أن عناصر الخبز والمشروبات والطهي تحركت معًا ضد ميزانية الأسرة في يوم واحد☐

ثم جاء الشاي ضمن أكبر القفزات المسجلة، إذ وصل سعر كيلو الشاي إلى 262.25 جنيه بزيادة 39.4 جنيه، كما ارتفع شاي العروسة وزن 40 جرامًا إلى 11.49 جنيه، وسجل شاي ليبتون من الوزن نفسه نحو 13.12 جنيه، وفق البيانات المتداولة عن الأسعار☐

وبسبب هذه القفزات، لا يستطيع المواطن التعامل مع الغلاء باعتباره تغييرًا محدودًا في سلعة واحدة، لأن الزيت والسكر والدقيق والشاي تمثل سلعة متكررة الشراء، ويؤدي ارتفاعها المترام إلى تقليص الاستهلاك أو خفض جودة البدائل داخل البيوت الفقيرة والمتوسطة☐

ويرى الخبير الاقتصادي هاني جنيبة أن زيادة أسعار الوقود وتراجع سعر الصرف وقيام شركات برفع الأسعار عوامل تدفع التضخم إلى التسارع، وقد ربط هذه الضغوط بقراءة مارس، وهو ما يفسر انتقال الأثر سريعًا إلى سلع الطعام اليومية☐

وبناء على ذلك، تبدو الحكومة مسؤولة عن ترك حلقات التكلفة تتحرك فوق قدرة الأسر، لأن رفع الوقود وتذبذب العملة وغياب رقابة تسعيرية فعالة لا تقع على المواطن، بينما يدفع المواطن النتيجة النهائية عند كل شراء من البقالة أو السوق☐

المكرونه والأرز والعدس تكشف سوقًا مرتبكًا لا يحمي المستهلك

امتد التذبذب إلى أسعار المكرونة، إذ ارتفع سعر كيلو المكرونة المعبأة إلى 28.54 جنيه بزيادة 0.46 جنيه، كما صعدت المكرونة السائبة إلى 27.31 جنيه بزيادة 1.34 جنيه، وهو ما يضيف عبئًا جديدًا على سلعة يعتمد عليها ملايين المصريين كبديل أقل تكلفة☐

وفي المقابل، تراجع سعر المكرونة المعبأة وزن 400 جرام إلى 20.62 جنيه بانخفاض كبير بلغ 7.46 جنيه، وهذا التباين الحاد بين أحجام المنتج الواحد يكشف اضطرابًا في آليات التسعير، وي طرح سؤالًا حول رقابة الحكومة على الشركات وسلاسل التوزيع☐

ثم سجل الأرز المعبأ تراجعًا محدودًا إلى 34.61 جنيه للكيلو بانخفاض 0.07 جنيه، كما هبط العدس المعبأ الصحيح إلى 68.03 جنيه بانخفاض 0.6 جنيه، وانخفض العدس الأصفر المعبأ إلى 65.58 جنيه بانخفاض 2.09 جنيه، لكنها تراجعت لا تعوض موجة الارتفاعات الأوسع □

وبهذا المعنى، لا تقدم انخفاضات الأرز والعدس راحة حقيقية للمستهلك، لأن السلع التي ارتفعت أكثر عددًا وأقوى تأثيرًا في فاتورة المنزل، كما أن التراجع المحدود لا يغير المسار العام لسوق يعاني من تذبذب يومي يربك قرار الشراء □

وتحذر الدكتورة عالية المهدي، أستاذة الاقتصاد بجامعة القاهرة، من أن معالجة الغلاء تحتاج سياسات جذرية لا إجراءات قصيرة الأجل، وقد ربطت في تصريحات سابقة بين استمرار الضغوط التضخمية واتساع الفقر إذا غابت الحلول المستدامة □

وعلى هذا الأساس، تكشف بيانات اليوم أن السوق لا يحتاج إلى تصريحات عن وفرة السلع فقط، بل يحتاج إلى سياسة رقابية وتمويلية تناسب الاحتكار والمغالاة، لأن المستهلك لا ينتفع من تراجع بضعة قروش في الأرز بينما يدفع جنيهات إضافية في السكر والزيت والشاي □

التضخم وسعر الصرف والاستيراد يضعون الغلاء في مسار مستمر

ترتبط هذه التحركات بعدة عوامل رئيسية، أبرزها أسعار المواد الخام عالميًا وتكاليف الاستيراد والنقل وتغيرات سعر صرف العملات الأجنبية، خاصة أن جزءًا من السلع التموينية ومدخلات إنتاجها يعتمد على الاستيراد، ما يجعل أي اضطراب خارجي يصل سريعًا إلى المستهلك المحلي □

وفي مارس 2026، أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية سجل 13.5% مقابل 11.5% في فبراير 2026، وهذا الارتفاع الرسمي يؤكد أن موجة الأسعار الحالية ليست شعورًا شعبيًا فقط، بل رقم منشور من جهة حكومية □

كما أعلن البنك المركزي المصري أن معدل التضخم العام للحضر سجل 15.2% في مارس 2026 مقابل 13.4% في فبراير 2026، وهو رقم يوضح أن المدن المصرية تواجه موجة أسرع من الزيادات، وأن السلع الغذائية تتحرك داخل بيئة تضخم متصاعد □

وبالتوازي، تلعب سياسات العرض والطلب داخل السوق المحلي دورًا مهمًا في تحديد الأسعار، كما تؤثر المواسم الاستهلاكية في حركة السلع، لكن الحكومة لا تستطيع استخدام هذه العوامل كذريعة دائمة، لأن وظيفتها الأساسية هي منع استغلال الطلب ومراقبة سلاسل التوزيع □

ويؤكد الخبير الاقتصادي وائل النحاس أن فجوة الدخل وارتفاع الأسعار تمثلان أزمة مباشرة للمواطن، وقد ظهرت هذه الفجوة بوضوح في سلع اليوم، لأن أي زيادة في الزيت أو السكر أو الدقيق تضغط على دخل ثابت لا يتحرك بنفس سرعة السوق □

لذلك، تتحول قائمة أسعار الأحد 26 أبريل 2026 إلى وثيقة اتهام لسياسات اقتصادية تركت المواطن أمام معادلة غير عادلة، حيث ترتفع السلع الأساسية مع كل موجة تكلفة، بينما تبقى الأجور والدخول عاجزة عن اللحاق بسوق لا يتوقف عن إعادة التسعير □

وفي النهاية، لا يمكن للحكومة أن تختزل أزمة الأسعار في بيانات يومية أو نشر متوسطات رسمية، لأن الأسر لا تشتري بالأرقام المجردة، بل تدفع من دخل محدود عند كل سلعة، وإذا لم تتحرك الدولة لضبط السوق، فسوف يتحول الغلاء إلى سياسة أمر واقع □